



the global voice of
the legal profession



International
Commission
of Jurists

الهجمات على القضاة والمحامون تقوض حكم القانون وتحول دون المساءلة القانونية في سريلانكا

- لا يمكن لنظام العدالة في سريلانكا أن يضمن المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب بعد أن تم تجريد الهيئة القضائية من استقلاليتها وحياديتها ومعانة المحامين من الترهيب وتعطيل الإجراءات والمضايقة والتدخلات غير اللائقة.
 - ومنذ انتهاء الصراع في عام 2009، تمارس الحكومة تفكيكاً ممنهجاً للقيود الدستورية المفروضة على سلطاتها.
 - وأصبحت عمليات تعيين القضاة وإقالتهم مُسيسة إلى حد كبير. وقد أدت الإقالة غير القانونية لرئيس المحكمة العليا في عام 2013 إلى "أثر ترهيب" للهيئة القضائية.
 - ويبقى القضاة والمحامون معرضين للترهيب والتهديدات وتدخل السلطة التنفيذية.
 - وتؤدي هذه الأوضاع إلى استسراء الإفلات من العقوبة وتقويض سيادة القانون.
- ولم يحدث سوى تقدم بسيط، إن كان هناك تقدم من الأساس، على المستوى الوطني في التحقيق الملائم في قضايا حقوق الإنسان والتوصل لتسوية لها على نحو يتسق مع القانون الدولي.
 - وينطبق ذلك حتى على القضايا ذات الطابع الرمزي إلى حد كبير كما أنه وعلى الرغم من المناشدات المتكررة للمجتمع الدولي والمجتمع المدني في سريلانكا وتوصيات الجهات المحلية (بما في ذلك لجنة الدروس المستفادة والمصالحة).
- ولا شك أن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة وجرائم الحرب سيحرمون من حقوقهم بموجب القانون الدولي في الحصول على الإنصاف والتعويض، بما في ذلك الوصول إلى الحقيقة وتحقيق العدالة، ما لم يضمن المجتمع الدولي إنشاء آلية مساءلة تتمتع بالمصداقية والحيادية في سريلانكا.

I. إقالة رئيس المحكمة العليا والفصل القضائي

- لا يوجد اليوم في سريلانكا أي إجراء شفاف ومستقل ونزيه وعادل لإقالة القضاة أو تأديبهم.
- وتعد الإقالة غير القانونية والمسيسة بامتياز لرئيسة المحكمة العليا الدكتورة شيراني بانداراناياكي في يناير 2013 وما تبعها من تعيين على نفس القدر من التسييس لخلفتها موهان بيريس حدثاً له دلالاته.
- وقد قوبلت إقالة رئيسة المحكمة العليا بانداراناياكي باستهجان واسع نتيجة لتجاهل المعايير الدولية بشأن استقلال القضاء وخرق التزامات حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك:
 - الحق في جلسة استماع عامة؛
 - الحق في الكشف عن المزاعم والأدلة في الوقت المناسب؛
 - الحق في استدعاء الشهود ومواجهتهم واستجوابهم؛
 - الحق في الحصول على الوقت الكافي لإعداد الدفاع؛
 - الحق في أن يدافع عنه محام من اختياره؛
 - الحق في الاستئناف؛

- عبء الإثبات.
- كانت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قد حذرت عام 2003 من أن عدم وجود إجراء عادل لإقالة القضاة يمثل انتهاكاً لالتزامات سريلانكا بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- وبالتالي، يبقى أعضاء الهيئة القضائية عرضة للإقالة أو الإجراءات التأديبية القائمة على أسباب سياسية. وفي مناخ كهذا، فإن ضحايا انتهاكات وجرائم حقوق الإنسان الخطيرة بموجب القانون الدولي، لا يمكن توقع اعتمادهم على الآليات الوطنية وحدها للحصول على العدالة الحقيقية أو التعويض.

II تسييس تعيينات القضاة

- يمنح التعديل الثامن عشر للدستور، الصادر في 2010، فعلياً الرئيس ماهيندا راجاباكسا السلطة المطلقة لإجراء جميع التعيينات في كل من المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف ولجنة الخدمات القضائية.
- وقد أصبح تسييس التعيينات القضائية أكثر وضوحاً في التعيينين الأخيرين اللذين شهدتهما المحكمة العليا. في كلتا الحالتين، كان التعيين على أساس الولاء السياسي، وبدون أي اعتبار للأقدمية أو الكفاءة أو النزاهة أو الاستقلالية.
 - ففي يناير 2013، وفي أعقاب إقالة رئيسة المحكمة العليا بانداراناياكي على الفور، عين الرئيس مستشاره القانوني السابق والنايب العام موهان بيريس في منصب رئيس المحكمة العليا الجديد. ولم يكن موهان بيريس قد عمل قاضياً من قبل. وخلال فترة 33 شهراً شغل فيها منصب النائب العام، لم يرفع دعوى جنائية واحدة في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين أو المدافعين عن حقوق الإنسان أو المحامين. وفي نوفمبر 2011، يبدو واضحاً أنه عمد إلى تضليل لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب بشأن مصير الصحفي المفقود براجيث إكناليجودا مدعياً، دون أي أساس، أن السيد إكناليجودا كان يعيش في بلد أجنبي.
 - في يناير 2014، عين الرئيس ماهيندا راجاباكسا بالمحكمة العليا ثامن أصغر شخص في منصب النائب العام، بوفينيك أوفيهار. كان بوفينيك أوفيهار أحد شخصين تولوا بنجاح مقاضاة الجنرال سارات فونسيكا، المنافس السياسي الرئيسي للرئيس ماهيندا راجاباكسا في انتخابات عام 2010، والحصول على حكم ضده بالإدانة.
- ومن الواضح أن المرشحين المؤهلين الذين سبق أن أصدرت قرارات ليست على هوى الحكومة تم على ما يبدو تخطيهم في عملية التعيين. رئيس محكمة الاستئناف، والعدل سريساندانلاراجا، على سبيل المثال، كان المرشح التالي للتعيين في المحكمة العليا إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أقدميته وسجله الطويل الحافل من النزاهة والكفاءة والاستقلال. إلا أنه كان قد أصدر حكماً ضد رغبات الرئيس راجاباكسا في الطعن على إقالة رئيس المحكمة العليا بانداراناياكي مفنداً نتائج اللجنة البرلمانية المختارة والتي شكلت الأساس المفترض لقرار الإقالة.

III. الإفلات من العقاب في الاعتداءات على القضاة والمحامين

- منذ نهاية الصراع، يتعرض المحامون المهتمون بقضايا حقوق الإنسان للهجمات التي اتخذت أشكالاً متعددة بهدف تخويفهم وردعهم: العنف الجسدي بما في ذلك الهجوم بالقنابل والحرق العمد؛ والتهديدات بالقتل أو غيرها من التهديدات بممارسة العنف؛ والمضايقات والتهديدات لحياتهم المهنية، بما في ذلك التشويه من خلال المنشورات التشهيرية والتحريرية على المواقع الإلكترونية الحكومية. وواجه القضاة تكتيكات مشابهة. وحتى الآن، لم تتم محاكمة أي شخص على هذه الاعتداءات.

• ومن الحوادث التي وقعت خلال الثمانية عشر شهراً الماضية:

- تلقى رئيس محكمة الاستئناف وقاضياً ثانياً تهديدات هاتفية عشية جلسة استماع قضية الاتهام.¹ تعرض أحد قضاة محكمة منار الجزئية لتهديد من قبل أحد وزراء الحكومة لتغيير أحد الأحكام، وعندما رفض ذلك، هاجم أحد الغوغاء المحكمة التي يعمل بها وقذفه بالحجارة.
- تلقى أربعة محامين معارضين لحكم الإقالة رسائل تهديد وتم التشهير بهم كإرهابيين في ملصقات عامة في جميع أنحاء كولومبو.² تعرض محام آخر معارض لحكم الإقالة للترهيب والتهديد من قبل أربعة رجال يحملون الأسلحة النارية.³ محام آخر قدم عريضة ضد رئيس المحكمة العليا البديل موهان بيريس تشمل ادعاءات بسوء السلوك، تلقى تهديدات بالقتل مرتين على الأقل.⁴ في غضون أيام من إصدار نقابة المحامين في سريلانكا ثلاثة قرارات تدين إقالة رئيس المحكمة العليا، سمع رئيس نقابة المحامين المنتهية ولايته ثلاثة أعيرة نارية أطلقت خارج منزله، وتلقى رئيس النقابة الجديد، وهو أيضاً محام معارض لقرار الإقالة، تهديدات بالقتل.⁵ تم ترهيب محامي حقوقي (وعضو مجلس إدارة منظمة الشفافية الدولية) من قبل مجموعة من الأفراد، وقال الموقع الإخباري Lank-e-News أنه تعرض لمحاولة اغتيال.⁶ وقد تعرض لهجمات بالقتال اليدوية على منزله في عام 2008 وكان قد تلقى عدة تهديدات بالقتل.
- تعرض أمين عام لجنة الخدمة القضائية (جيه إس سي)، الجهة التنظيمية التي تشرف على تعيين القضاة وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم) لهجوم من قبل أربعة رجال بمسدس وقضيب حديدي أثناء تواجده في سيارته في شارع عام ونقل على إثر ذلك إلى المستشفى.⁷ وقد جاء هذا الهجوم بعد أن قامت اللجنة (من خلال رئيس المحكمة العليا في ذلك الوقت) برفض استدعائها من قبل الرئيس لاجتماع خاص معه قبل أيام من استبعاد رئيس المحكمة العليا في ذلك الوقت لإصدار حكمه في مشروع قانون مثير للجدل. وقد اشتكت اللجنة بعد ذلك بفترة وجيزة من التدخل "من كل حدب وصوب" في عملها بما يقوض استقلالية القضاء وحذر الأمين العام من أن أعضاء اللجنة في خطر.

IV. السياق الأوسع للإفلات من العقاب وتقويض حكم القانون

- يشكل موقف القضاة والمحامين جزءاً من ويسهم في العجز العام للآليات الوطنية المعنية بضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. على سبيل المثال:
 - لم يتم إصدار أي أحكام في قضايا 22 صحفياً تم قتلهم وكثيرين آخرين اختفوا خلال السنوات الست الماضية.
 - لم يتم اعتقال أي شخص فيما يتعلق بالمذبحة التي ارتكبت عام 2006 بشأن 17 شخصاً من عمال الإغاثة الإنسانية في مدينة موتور على الرغم من الأدلة التي تشير إلى مسؤولية قوات الأمن السريلانكية عن الحادث.
 - على الرغم من اعتقال 12 ضابطاً في القوات الخاصة السريلانكية في يوليو 2013 فيما يتصل بحادث قتل 5 طلاب في مدينة ترينكومالي عام 2006، إلا أن الضابط الكبير الذي يزعم مسؤوليته عن إصدار الأمر بتنفيذ العملية⁸ تمت ترقيته وتعيينه نائب المفتش العام ونقله إلى الإقليم الشرقي.

¹ القاضي سريكانداراجاه والقاضي أنيل جونيراتني

² روميش دي سيلفا بي سي، جايمابتهي ويكريماتان بي سي، جي سي ويليامونا، إم إيه سوماثيران.

³ جوناراتني وانبياياكي

⁴ نيجاناندا كوديتووكو.

⁵ رئيس نقابة المحامين المنتهية ولايته ويجيداسا راجاباكسا بي سي، رئيس نقابة المحامين الجديد أوبول جاياسوريا.

⁶ جي سي ويليامونا.

⁷ مانجولا تليكار اتنيه.

⁸ ويظهر الادعاء واسم الضابط الكبير في تقرير نشر عام 2006 لمفوضية حقوق الإنسان.